Distribution: Restricted EB 2004/83/R.27/Rev.1 2 December 2004
Original: English البند 11(د)(i) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1–2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية الأرجنتين

من أجل

مشروع التنمية الريفية في باتاغونيا

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة المشروع iv

خريطة منطقة المشروع v

موجز القرض vi

موجز المشروع vii

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 2

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الأرجنتين 2

الجزء الثاني – المشروع 5

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 5

باء – أهداف المشروع ونطاقه 6

جيم – عناصر المشروع 6

دال – التكاليف والتمويل 8

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 11

واو – التنظيم والإدارة 11

زاي – المبررات الاقتصادية 12

حاء – المخاطر 13

طاء – الأثر البيئي 13

ياء – السمات الابتكارية 13

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 14

الجزء الرابع – التوصية 14

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 15

الذيول

		الصفحة
الذيل الأول:	البيانات القطرية	1
الذيل الثاني:	التمويل السابق للصندوق في الأرجنتين	2
الذيل الثالث:	الإطار المنطقي	3
الذيل الرابع:	الفقر والفقر الريفي	6
الذيل الخامس:	مصفوفة التصميم والنهج الاستراتيجي الذي يركز على السكان المستهدفين	8
الذيل السادس:	تنظيم المشروع وإدارته	9
الذيل السابع:	النتائج الاقتصادية لبعض الأنشطة الزراعية وغير الزراعية	11

معادلات العملة

وحدة العملة	=	بيسو أرجنتيني
1 دولار أمريكي	=	3 بيسو
1 بيسو أرجنتيني	=	0.333 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلوغرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10 76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية الأرجنتين

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

خريطة منطقة المشروع

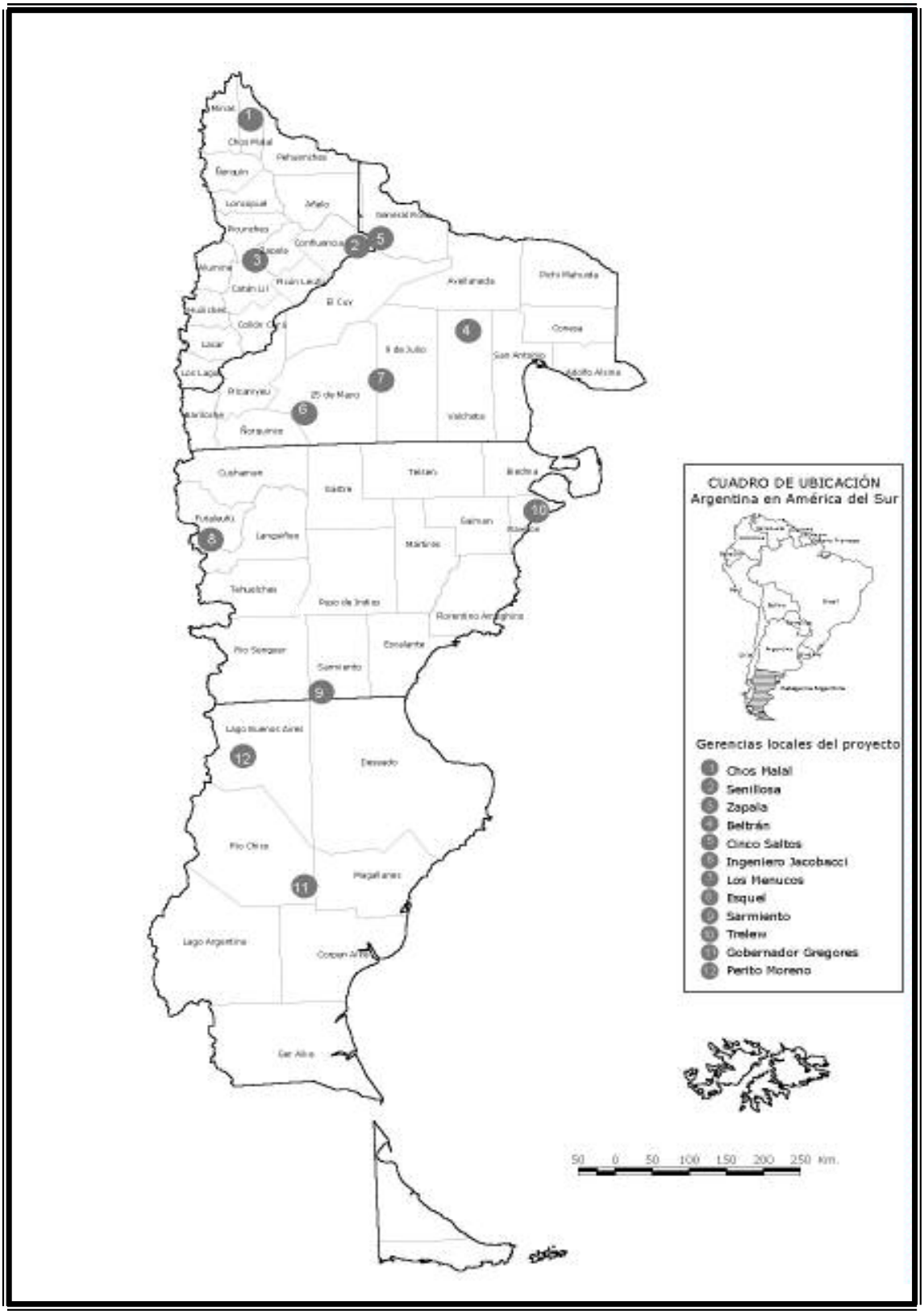

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الأرجنتين

مشروع التنمية الريفية في باتاغونيا

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الأرجنتين
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والتغذية
التكلفة الكلية للمشروع:	29.0 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	13.35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 20.0 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا
الجهة المشاركة في التمويل:	لا يوجد
مساهمة المقترض:	8.0 ملايين دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	1.0 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مؤسسة تنمية الأنديز

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ من المتوقع أن يستفيد من المشروع ما مجموعه 000 36 شخص تقريبا، منهم 000 15 بصورة مباشرة و 000 21 بصورة غير مباشرة. وتتألف المجموعة المستهدفة من صغار المزارعين الفقراء (45%)، ومنظمي المشروعات الصغيرة والحرفيين (20%)، وشباب الريف (20%)، وأفراد مجتمعات السكان الأصليين (15% على الأقل). ويقطن سكان المنطقة الأصليون (المابوتشس وتيويلتشس) إما في محميات يتمتعون فيها بأوضاع الملكية الخاصة، أو في مزارع صغيرة مملوكة ملكية خاصة.

لماذا هم فقراء؟ يتركز الفقر الريفي في مجموعات رئيسية ضعيفة في باتاغونيا – بين النساء والأطفال الريفيين، والسكان الأصليين. ولهذا الفقر جذور تاريخية هي: (i) التفاوت في الدخول وانخفاض الأجور؛ (ii) البطالة وعدم الحصول على الأصول الإنتاجية والخدمات التقنية؛ (iii) العزلة الجغرافية القاسية بسبب التباعد الكبير في المسافات فيما بين المقاطعات، وعدم كفاية الهياكل الأساسية للاتصال، والانخفاض الشديد في الكثافة السكانية؛ (iv) الظروف المناخية والبيئية القاسية وغير المواتية؛ (v) عدم كفاية الهياكل الأساسية الاقتصادية وقنوات التسويق؛ (vi) الحصول المحدود على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقد أدت الأزمة الاقتصادية الأخيرة في البلد إلى التفاقم الشديد لبعض هذه الظروف. ويضاف إلى ذلك أن الإفراط في استغلال قاعدة الموارد المتدنية في المنطقة قد أدى إلى وجود أنظمة هشة للإنتاج الحيواني، في الوقت الذي يقتصر فيه إنتاج المحاصيل السنوية والدائمة على الوديان التي يمكن التوسع فيها اعتمادا على الري.

ماذا سيقدم المشروع لهم؟ ستكون خدمات المشروع لدعم الأنشطة والتسويق في الريف محور أنشطته الإنتاجية. وفي إطار عملية التعلم التفاعلي بالممارسة، سيعمل المزارعون ومنظمات المشروعات الصغيرة مع محللي الأسواق في المشروع لتحسين إمكانيات تسويق المنتجات المختارة قبل حصولهم على الدعم المالي أو التقني. وسيكون دعم المشروع في مجال إنشاء و/أو تعزيز المنظمات الاقتصادية الراهنة عونا أيضا على تحسين قدرات فقراء الريف على توليد الدخل، ولا سيما السكان الأصليون، والريفيون من النساء والشباب. وسيدعم المشروع السكان المستهدفين في تحسين قدراتهم على توليد الدخل، بمساعدتهم في تحويل أنشطة الكفاف الاقتصادية إلى أنشطة زراعية وغير زراعية صغيرة ومربحة. وسيقوم المشروع أيضا بمساعدة المنظمات الاقتصادية للمستفيدين على الوصول بانتظام إلى الأسواق الريفية والحصول على خدمات الدعم التقني التي تركز على الأنشطة المبتكرة والمربحة في مجال الزراعة والإنتاج الحيواني والحراجة والمشروعات الصغيرة والأعمال الحرفية، وذلك في إطار استراتيجية عملية تركز على الطلب والمشاركة واستهداف السوق. وسيستفيد أيضا، بشكل غير مباشر، من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يعززها المشروع، 000 21 شخص في المجتمعات الريفية ومجتمعات السكان الأصليين الفقيرة، وستتحسن أحوالهم المعيشية نتيجة للاستثمارات الإنتاجية والبيئية التي يمولها المشروع، بالتنسيق مع حكومات المقاطعات والحكومة المركزية. وستتعزز قدرات حوالي 000 3 من الشابات والشبان الريفيين في مجال الموارد البشرية من خلال برنامج للتدريب على المهارات.

كيف سيشارك المستفيدون في المشروع؟ سيساهم المستفيدون في تخطيط الأنشطة الإنمائية المجتمعية والمحلية وإدارتها والإشراف عليها، من خلال آليات المشروع لصنع القرار المنشأة داخل اللجان المحلية ولجان المقاطعات. وبذلك فإن المشروع سيساهم في تمكين المجتمع المدني الريفي، وبصفة خاصة في تمكين مجتمعات السكان الأصليين والمنظمات الاقتصادية. وسيوفر المشروع التدريب لجماعات ممثلة للمستفيدين لزيادة قدراتها على طرح آرائها الخاصة والتفاوض على مطالبها مع البرامج الإنمائية في المقاطعات وعلى الصعيد الوطني. وسيقوم المشروع أيضا بإنشاء آليات للمعلومات الارتجاعية مع صغار المزارعين، ومنظمات الدعم المتعاقدة معها، ووحدة إدارة المشروع، وموظفيه التقنيين. وعلاوة على ذلك، سيدعم المشروع مساهمة ممثلي المستفيدين في مجالس التنمية المحلية وفي المقاطعات، التي أنشئت باعتبارها جزءا من هيكل المشروع للتشغيل وصنع القرار. وسيسهم المستفيدون أيضا في نظام رصد وتقييم المشروع، كجزء من عمليات المراجعة الاجتماعية المنتظمة.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية الأرجنتين
من أجل
مشروع التنمية الريفية في باتاغونيا

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الأرجنتين بما قيمته 13.35 مليون وحدة حقوق سحب (بما يعادل 20 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط عادية، للمساعدة في تمويل مشروع التنمية الريفية في باتاغونيا. ويكون أجل القرض 18 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، ويتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة الإشاري الذي يحدده الصندوق سنويا. وتتولى مؤسسة تنمية الأنديز إدارة القرض باعتبارها المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - تقع جمهورية الأرجنتين في الطرف الجنوبي من القارة الأمريكية، وتغطي مساحة قدرها 3,7 مليون كم^2، تشمل قارة أنتاركتيكا وجزر جنوب الأطلسي. وتحدّها بوليفيا من الشمال؛ وباراغواي من الشمال الشرقي؛ وأوروغواي والبرازيل والمحيط الأطلسي من الشرق؛ وشيلي من الغرب. وينقسم البلد إلى 23 مقاطعة ومدينة واحدة مستقلة إداريا، هي العاصمة. وإجمالي عدد سكانها 36,48 مليون نسمة (2002).

2 - وتتعافى الأرجنتين الآن من أزمة اقتصادية ومالية حادة بدأت في أواخر عام 2001. وبعد زهاء أربعة أعوام من الركود في الناتج المحلي الإجمالي ومستويات من البطالة تصل إلى 20 في المائة، عانى البلد أزمة مستمرة في القطاع المصرفي – إذ بلغت التدفقات الرأسمالية الخارجة زهاء 30 مليار دولار أمريكي في الأشهر الستة الأخيرة من عام 2001 – وهو موقف أدى إلى فرض رقابة مشددة على حسابات الادخار. وهذا بدوره أدى إلى أزمة اجتماعية وسياسية مقلقة وتراجع قيمة العملة المحلية التي ظلت تعادل قيمة الدولار الأمريكي لما يزيد على ثمانية أعوام. وبعد أن كان اقتصاد الأرجنتين أغنى اقتصادات أمريكا اللاتينية وأكثرها تنوعا، شهدت الأرجنتين تراجع ناتجها المحلي الإجمالي

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

بنسبة 11 في المائة في عام 2002. وفي مايو/أيار 2003، تولت الحكم حكومة جديدة فتحت الطريق أمام إعادة التفاوض على الديون الخارجية المتراكمة وإعادة هيكلة القطاع المصرفي. وشهدت الأرجنتين عاما من النمو الاقتصادي (8,84 في المائة في عام 2003) منذ خروجها من الأزمة. ومع ذلك فإن الآثار الباقية من محنتها الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة ما زالت واضحة في أنحاء البلد. فزهاء 46 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، في مقابل 22 في المائة فقط في الفترة 1992–1995. ويعتمد الكثير من الأسر على برامج المساعدة الاجتماعية (كالعمل المؤقت) أو على خدمات الرعاية الصحية.

3 - وكان القطاع الزراعي يمثل 5,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام 2003. وتمثل المحاصيل قرابة 60 في المائة من القيمة المضافة للقطاع، في حين يمثل الإنتاج الحيواني 38 في المائة ومنتجات الغابات 2 في المائة. وحوالي 53 في المائة من إجمالي الصادرات منتجات زراعية وزراعية صناعية. كما أن هذا القطاع وفر ما يتراوح بين 10 و 13 في المائة من العمالة الوطنية. والمحاصيل الأساسية هي فول الصويا، والقمح، والذرة، وعباد الشمس، والأرز، والسكر، والفواكه. وهناك ما يقرب من 32 مليون هكتار مزروعة بالحبوب والبذور الزيتية، بإنتاج إجمالي يزيد على 70 مليون طن (2002). ويتركز الإنتاج الزراعي في الأرجنتين جغرافيا في منطقة بمبا التي تنتج زهاء 80 في المائة من مجموع الإنتاج الإجمالي للقطاع. وتضم هذه المنطقة 87 في المائة من إجمالي المساحة القابلة للزراعة في البلد، وتتمتع بمناخ مثالي للزراعة والإنتاج الحيواني. ومع ذلك فإن عدد سكان الريف في بمبا يبلغ 32 في المائة فقط من إجمالي عدد سكان الريف.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

4 - في عام 1988، اعتُمد أول مشروع للصندوق في البلد، وهو برنامج تقديم الائتمان والمساندة التقنية لصغار المنتجين في شمال شرق الأرجنتين. وفي عام 1996، قدم الصندوق قرضا لتمويل مشروع التنمية الريفية في المحافظات الشمالية الشرقية، وفي عام 1999 وافق الصندوق على تمويل مشروع التنمية الريفية في الإقليم الشمالي الغربي. ولا يزال تنفيذ هذين المشروعين جاريا. وأهم الدروس المستفادة من عمليات الصندوق في البلد هي: (i) هناك حاجة إلى وحدات قوية للتنسيق الوطني لتعزيز الأخذ بسياسات التنمية الريفية على صعيد المقاطعات؛ (ii) يجب أن يكون الاستهداف متسقا مع أنشطة المشروع وأدواته؛ (iii) يتعين أن توفر المشاريع التي يمولها الصندوق مساعدة أكبر لمجتمعات السكان الأصليين؛ (iv) يتعين أيضا بذل جهد أكبر في هذه المشاريع لدعم التمكين المحلي وتعزيز مساهمة المنظمات الأهلية.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع الأرجنتين

5 - يرتبط الحد من الفقر في الأرجنتين بشكل وثيق بمعالجة مشكلة التفاوت في الدخول، وذلك بسبب قسوة الأزمة المالية. وكخطوة في هذا الاتجاه، يركز الصندوق على الأنشطة التي يمكن أن تعزز توليد الدخل، وتنمية رأس المال البشري والاجتماعي، ومشاركة وتمكين سكان الريف الفقراء ومنظماتهم. وتعد المشاركة في تصميم استراتيجية للحد من الفقر والتنمية الريفية وما يقترن بها من هيكل تشغيلي جزءا من الأنشطة القطرية للصندوق وحواره السياساتي

وروابطه الاستراتيجية مع سائر الجهات المانحة. ولما كانت الريفيات ضمن أفقر الفقراء، فإن الصندوق سيواصل بانتظام تدعيم المكاسب التي حققتها مشروعاته حتى الآن للنساء في مجال الحد من الفقر، والمضي بها قدما.

6 - وللإطار الاستراتيجي القطري المقترح أربعة اتجاهات استراتيجية هي: توليد الدخل؛ وتنمية رأس المال البشري والاجتماعي؛ وبناء القدرات؛ وإقامة الروابط والتنسيق مع حكومات المقاطعات.

7 - وستوجه أنشطة **توليد الدخل** نحو الإنتاج الزراعي وغير الزراعي، ونحو الفرص المحلية للعمل خارج الزراعة وفي المناطق الحضرية. وستكون فرص السوق هي التي توجه تخطيط خدمات الدعم للمشروعات الزراعية والمشروعات الريفية الصغيرة، استنادا إلى تحديد المنتجات الأكثر طلبا في السوق. وسيكون التدريب على المهارات ودعم العمالة جزءا لا يتجزأ من الخدمات التي يوفرها المشروع للشباب والنساء.

8 - وستوجه أنشطة **تنمية رأس المال البشري والاجتماعي** صوب دعم المنظمات الأهلية الريفية، وتحسين الأحوال المعيشية (الإسكان، خدمات التصحاح والخدمات الأساسية)، وزيادة الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات تغذية الطفل. وستكون الغاية هي تمكين فقراء الريف ومنظماتهم.

9 - وستسعى **أنشطة بناء القدرات** إلى تعديل وتجديد هيكل حديث على نطاق البلد للتنمية الزراعية والريفية، في إطار خطة تركز على الطلب والمشاركة.

10 - **الروابط والتنسيق مع حكومات المقاطعات.** سيعزز الصندوق سبل إجراء حوار سلس وتبادل الآليات مع حكومات المقاطعات، للعمل بشكل تشاركي على تحديد البرامج المحلية/الإقليمية للحد من الفقر والروابط وآليات التنسيق بين الحكومة المركزية وحكومات المقاطعات.

11 - **سياسة الأرجنتين للحد من الفقر**[2]. دأبت الإدارات المتتابعة منذ الثمانينات على صياغة وتنفيذ سياسات مختلفة للحد من الفقر. ولم تشذ الحكومة الحالية عن ذلك. فهي تبذل جهدا واسعا للإبقاء على الإنفاق الاجتماعي أو التوسع فيه، ولا سيما الإنفاق المستهدف للفقراء (شبكات الأمان). وقد ازداد مجمل الإنفاق الاجتماعي كجزء من الميزانية، وإن كان قد انخفض بنسبة 32 في المائة بالقيمة الحقيقية. وقد ارتفع الإنفاق المخصص للفقراء بنسبة 21 في المائة، وهذا إنجاز كبير في ضوء قيود الميزانية التي واجهتها الحكومة في فترة الأزمة. على أن الزيادة الكبيرة في عدد الأسر الفقيرة كانت تعني أن الإنفاق الحقيقي من أجل الفقراء قد انخفض في الواقع بنسبة 16 في المائة. وقد أدى الارتفاع البالغ في نسبة الفقر إلى تجاوز الإرادة السياسية للحكومة وجهودها من أجل توجيه مزيد من الموارد إلى الفقراء.

12 - ويشمل الإطار المؤسسي لسياسات التنمية الريفية مستوى وطنيا ومستوى للمقاطعات معا. فعلى المستوى الوطني، تتحمل وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والتغذية مسؤولية وضع وتنفيذ برامج اجتماعية وسياسات وبرامج ومشروعات للقطاع الزراعي والريفي تركز على صغار المزارعين الفقراء. ومن أهم أنشطة وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والتغذية في مجال الحد من الفقر والتنمية الريفية مشروع

[2] انظر الذيل الرابع: الفقر والفقر الريفي.

النهوض بصغار المزارعين الذي يموله البنك الدولي؛ وبرنامج الخدمات الزراعية في المقاطعات الذي يموله مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ والبرنامج الزراعي الاجتماعي الذي تموله الحكومة؛ ومشروع التنمية الريفية في الإقليم الشمالي الغربي ومشروع التنمية الريفية في المحافظات الشمالية الشرقية اللذان يمولهما الصندوق. ويتكرر هيكل الحكومة المركزية على مستوى المقاطعات من خلال وزارات التنمية الاجتماعية والزراعة، التي تتولى تنفيذ سياسات وبرامج التنمية الريفية في المقاطعات. ويعتبر المجلس الزراعي الاتحادي، الذي يرأسه وزير الزراعة في البلد ويتألف من وزراء الزراعـــة في المقاطعات الـــ 23 مسؤولا عن التنسيق بين السياسات الوطنية وسياسات المقاطعات.

13 - وتدرك الحكومة أن سياسات التنمية الريفية، التي تنفذ عادة في الأرجنتين من خلال شتى البرامج والمشروعات، غير كافية لمحاربة الفقر الريفي حاليا. وهناك توافق متزايد للآراء بشأن الحاجة إلى نهج جديد تشارك فيه '1' مجموعة من الاستثمارات الاجتماعية في السلع والخدمات العامة، بما في ذلك دعم تطوير الأسواق المحلية والإقليمية ذات الصلة، و '2' آليات مرنة لرصد الأموال اللازمة لمبادرات فقراء الريف. ومع أن شتى وزارات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والتغذية وبرامج حكومات المقاطعات تسعى إلى تطبيق هذا النهج الجديد، فإن جهودها تصطدم بعدم وجود تدابير للسياسات تتسم بالاستقرار والاتساق وتدفق منتظم للموارد.

14 - **أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر.** يعتبر مصرف التنمية للبلدان الأمريكية أكبر جهة مانحة متعددة الأطراف في البلد، فلديه 61 مشروعا قيد التنفيذ، وبرنامج للإقراض يصل إجمالا إلى 700 7 مليون دولار أمريكي تقريبا. وفي القطاع الزراعي، يشترك مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في تمويل مشروع برنامج الخدمات الزراعية في المحافظات الشمالية الشرقية مع البنك الدولي. وتشمل حافظة قروضه 27 قرضا استثماريا تصل في مجموعها إلى حوالي 900 3 مليون دولار أمريكي، وقروضا قطاعية تصل إلى ما يقرب من 300 3 مليون دولار أمريكي، وثمانية قروض للقطاع الخاص تصل في مجموعها إلى 500 مليون دولار أمريكي. ويدعم الجزء الأكبر من هذا التمويل تحديث الدولة (برنامج التصحيح المالي، والإصلاحات في المقاطعات) وبرامج للحد من الفقر في المناطق الحضرية ورفع المستويات المعيشية (التنمية الحضرية والحماية الاجتماعية والإدارة). ولدى البنك الدولي حافظة من 41 مشروعا تصل قيمتها إجمالا إلى 300 4 مليون دولار أمريكي. ويشارك البنك الدولي في تمويل مشروع النهوض بصغار المزارعين، وهو أكبر مشروع للتنمية الريفية والحد من الفقر الريفي في البلد. ويعتبر الصندوق ثالث أكبر جهة مانحة متعددة الأطراف، فلديه الآن مشروعان قيد التنفيذ يركزان على سكان الريف الفقراء. ومن المانحين الثنائيين نشطت حكومتا أسبانيا وإيطاليا في وضع برامج للدعم الاجتماعي تفيد فئات السكان الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية. وعملت الوكالة الألمانية للتعاون التقني مع المعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية في مجال التنمية المستدامة في باتاغونيا والمناطق الشمالية.

15 - **الأساس المنطقي** للمشروع[3]. يتفق الأساس المنطقي للمشروع وتصميمه مع سياسات الحكومة في مجال الحد من الفقر والتنمية الريفية والزراعية، ومع *الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2002-2006*، كما ورد في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. ويسعى المشروع إلى دعم تنمية رأس المال البشري والاجتماعي المحلي، وتحسين أنشطة توليد الدخل للسكان المستهدفين، من خلال نهج شامل للتنمية الريفية. وستساعد هذه العملية الحكومة على الحد

3 انظر الذيل الخامس: مصفوفة التصميم والنهج الاستراتيجي الذي يركز على السكان المستهدفين.

تدريجيا من الإعانات لفقراء الريف في باتاغونيا. وقد أخذت الدروس المستفادة من مشروعات الصندوق الجارية في شمال الأرجنتين في الاعتبار في تصميم المشروع، وعولجت العوامل التي كانت تعوق عملية التنمية الإقليمية.

16 - ومن أجل العمل باستمرار على زيادة مستويات دخل المستفيدين، فإن الإطار المفاهيمي للمشروع يسترشد بالطلب ويتجه نحو المنظمات والأسواق والإدارة. وستقيّم جميع الأنشطة الإنتاجية، سواء الزراعي منها وغير الزراعي، من زاوية قدرتها التنافسية في الأسواق، وذلك لتحويل إنتاج الكفاف إلى إنتاج سوقي لتوليد الدخل. وستكون خدمات دعم الأعمال الريفية والتسويق التي يقدمها المشروع محور أنشطته الإنتاجية. وفي إطار عملية التعلم التفاعلي بالممارسة، ستقوم منظمات المزارعين ومنظمو المشروعات الصغيرة بمناقشة إمكانيات تسويق منتجاتها المختارة مع محللي الأسواق في المشروع، قبل الحصول على الدعم المالي أو التقني. وسيشجع المشروع ويدعم منظمات صغار المزارعين والمنظمات الاقتصادية للمشروعات الصغيرة، عملا على خفض تكاليف المعاملات وتشجيع وجود إدارة أنجع للعمليات الإنتاجية والتسويقية. والجماعات المنظمة وحدها هي التي ستحصل على خدمات الدعم وأموال الاستثمار من المشروع.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

17 - تشمل منطقة المشروع جميع المقاطعات الأربع في باتاغونيا (سانتا كروز، تشوبوت، نيوكن، ريو نغرو)، التي تغطي مساحة تقرب من مليون كم^2. وسيعمل المشروع في 12 مجالا اختيرت على أساس (i) تركز فقراء الريف، (ii) وجود مجتمعات للسكان الأصليين، (iii) إمكانيات التنمية. ويصل إجمالي عدد سكان المقاطعات الأربع إلى حوالي 1,7 مليون نسمة، منهم 000 91 نسمة ترجع أصولهم إلى السكان الأصليين (000 90 من المابوتش و 000 1 من التيولتش). وباتاغونيا منطقة وعرة باردة قاحلة، يصل متوسط درجة الحرارة فيها إلى ما يقرب من −10° مئوية في الشتاء. ويتكون ما يقرب من 85 في المائة من هذه المنطقة من هضبة قاحلة فيها مراع قليلة تربى فيها الخراف والماعز والأبقار والجياد بطريقة تقليدية. أما الأراضي الخصبة الواقعة على امتداد وديان الأنهار المتجهة من جبال الأنديز إلى المحيط الأطلسي فتستخدم في زراعة الفواكه والخضراوات والكلأ. وفي الوديان الخصبة بمنطقة الأنديز، يزرع المزارعون القمح والتوت وغيرهما من المحاصيل، ويربون الماعز. ويقطن السكان الأصليون في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، ويستوطنون 'محميات' وفرتها لهم الحكومة قبل قرن من الزمان.

18 - ويقدر عدد المجموعة التي يستهدفها المشروع بنحو 000 45 شخص، منهم 000 15 مستفيد بشكل مباشر و 000 21 بشكل غير مباشر. وتتألف هذه المجموعة من صغار المزارعين الفقراء (45%)، ومنظمي المشروعات الصغيرة والحرفيين (20%)، وشباب الريف (20%)، والسكان الأصليين (15% على الأقل).

باء – أهداف المشروع ونطاقه[4]

19 - الغاية العامة للمشروع هي تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للريفيين من سكان باتاغونيا، بخفض معدلات الفقر إلى النصف، وفقا لأهداف الأرجنتين الإنمائية للألفية. والهدف العام للمشروع هو العمل، بطريقة مستدامة بيئيا ومنصفة للجنسين، على تحقيق الإدماج الاقتصادي الفعلي للسكان المستهدفين في السياق الاقتصادي الإقليمي والوطني، عن طريق زيادة حصولهم على فرص ممارسة الأعمال والموارد التقنية والمالية، ووصولهم إلى أسواق العمل المحلية والوطنية.

جيم – عناصر المشروع

20 - قسمت أنشطة المشروع إلى عنصرين: "1' بناء القدرات التنظيمية؛ '2' تنمية الأعمال الريفية. وهناك استراتيجية مراعية لقضايا التمايز بين الجنسين لإدارة الموارد الطبيعية ستتخلل جميع أنشطة العنصرين. وسيجري أيضا تشكيل وحدة مركزية لتنسيق المشروع وأربعة مكاتب لامركزية للتنسيق في المقاطعات في مجالات تمايز الجنسين، والرصد والتقييم، والدعم التقني والإداري.

21 - **بناء القدرات التنظيمية.** سيقوم المشروع، في إطار هذا العنصر، بمساعدة المستفيدين على تعزيز وتوطيد المنظمات الاقتصادية القائمة و/أو إنشاء منظمات اقتصادية جديدة تستهدف الأسواق. وستتمثل الاستراتيجية التشغيلية للمشروع فيما يلي: (i) إعداد خطط إنمائية إقليمية وعلى صعيد المقاطعات، مع إلقاء الضوء على القيود الراهنة التي تواجهها المنظمات الاقتصادية والفرص المتاحة لها؛ (ii) نقل قدرات القيادة وصنع القرار والعلم بالمنهجيات التشاركية إلى قادة وأعضاء المنظمات الاقتصادية عن طريق التدريب المنتظم؛ (iii) توفير التدريب على المهارات للشبان والشابات، تأهيلا لهم للعمل بأجور أفضل أو تطوير مبادراتهم الاقتصادية؛ (iv) إنشاء منتدى باتاغونيا للتنمية الريفية، وهو مجال لحوار إقليمي ديمقراطي جامع في موضوع الحد من الفقر والتنمية الريفية، يشترك فيه جميع الجهات الفاعلة الريفية والاجتماعية والاقتصادية. وسيجري الاهتمام أيضا بنشر معلومات عن المشروع وإنشاء قنوات اتصال أفقية بين المجتمعات المحلية الريفية.

22 - وسيقوم المشروع، في كل موقع بالمقاطعات، بتأليف فريق مكوّن من وكيل ميداني محلي (يُختار على أساس مهاراته في القيادة والاتصال) ووكيل للتطوير التنظيمي (أخصائي اجتماعي أو مهني متخصص في الخدمات الاجتماعية)، يحددان المنظمات المحلية، والجماعات ذات المصالح الاقتصادية والإنتاجية المشتركة، والمستفيدين الأفراد. وسيجري تشخيص إقليمي لتحديد مواطن القوة والضعف؛ وبعد ذلك يجري وضع وتنفيذ خطة للدعم والتدريب التقنيين. وسيكون مقدمو الخدمات المتعاقد معهم مسؤولين عن تنفيذ خطة التدريب والدعم التنظيمي. وسيجري تشجيع جماعات المصالح والمستفيدين المستقلين، المدعومين بالتدريب والمشورة القانونية والتقنية الإنتاجية، على إنشاء منظمات اقتصادية رسمية. وعند بلوغ المنظمات مستوى تنظيميا مستقرا، ستحصل على الخدمات المقدمة في إطار عنصر تنمية الأعمال الريفية.

[4] أنظر الذيل الثالث: الإطار المنطقي.

23 - **تنمية الأعمال الريفية**. سيدعم هذا العنصر السكان المستهدفين في تحسين قدراتهم على توليد الدخل، وتحويل الأنشطة الاقتصادية المنخفضة الأداء إلى أعمال ريفية زراعية وغير زراعية صغيرة ومربحة. وستركز الأنشطة على ما يلي: (i) الأعمال والخدمات الريفية؛ (ii) التسويق؛ (iii) الحصول على الخدمات المالية؛ (iv) إنشاء صندوق استثماري. وسيكون لأنشطة الأعمال والتسويق هدف محدد، هو تحسين الروابط بين المنتجين الزراعيين/غير الزراعيين والأسواق المحلية والإقليمية والوطنية والخارجية. وسيدعم المشروع وضع جدول زمني منتظم لمناسبات التسويق على المستوى المحلي، بالعمل مع القطاع الخاص والسلطات المحلية والوطنية. وسينسق المشروع أيضا أنشطته مع البرامج الجاري تنفيذها الرامية إلى السعي إلى زيادة الإنتاج الإقليمي لعدة أصناف، منها الخشب، والموهير، ولحم حملان بتاغونيا، والنحل، والتوت، والإنتاج العضوي. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل المشروع على تمكين المنظمات المحلية للمشروعات الصغيرة من الاستفادة من معلومات التسويق ومناسباته في تطوير وزيادة صلاتها التسويقية، وتقييم منتجات المنافسين، وتحديد فرص جديدة للتسويق.

24 - وفي إطار خطة تركز على الطلب، ستتمكن رابطات ومنظمات وتعاونيات صغار المزارعين والشركات الريفية من الحصول بانتظام على الخدمات التقنية التي تساعدها على أن تكون أكثر تركيزا على الأعمال وأكثر ربحية. وسيبني المشروع قدرات المنظمات المحلية والشركات الصغيرة في مجال تحديد فرص السوق، ووضع خطط للأعمال، والتفاوض مع الشركات الخاصة الكبرى والجهات الفاعلة في الأسواق والقطاع المالي. وسيقدَّم الدعم التقني من خلال العاملين الميدانيين في المقاطعات وفي المعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية، ومقدمي الخدمات المؤهلين الخارجيين من القطاع الخاص الذين يفضَّل أن يكونوا موجودين على النطاق الإقليمي، وأن يجري التعاقد معهم عبر عطاءات تتسم بالشفافية. ويتعين على مقدمي الخدمات اتباع منهجيات تشاركية في تحديد وتنظيم أنشطة منظمات المستفيدين الاقتصادية في إطار خطة تشغيلية تركز على الطلب. وسيولى الاهتمام بإدراج الفحص البيئي في جميع اقتراحات خطط الأعمال وكممارسة عادية لجميع أصحاب الشأن المعنيين.

25 - وسينشئ المشروع صندوقا غير قابل للسداد للاستثمار الإنتاجي والبيئي يقوم بتمويل الاستثمارات المشتركة (مشروعات الري الصغيرة، الهياكل الأساسية للتسويق والتجهيز، إلخ). وستقدَّم الأموال، بعد عرض خطة للأعمال وعلى أساس تكميلي، إلى برامج الإقراض الراهنة في المقاطعات وعلى مستوى البلد، استهدافا لأضعف المنظمات التي لا تستطيع الوفاء بالحد الأدنى من شروط استحقاق رأس المال. وسيدعم المشروع أيضا السكان المستهدفين في الحصول على الخدمات المالية. وعلى المدى القصير ستكون منظمات الفلاحين الاقتصادية الموحدة قادرة على إيجاد إدارة مالية فعالة من خلال التدريب على خصائص ومتطلبات ومزايا وعيوب وسائل الإقراض والادخار التي تقدمها المؤسسات المالية. وعلى المدى البعيد، سيدعم المشروع المؤسسات المحلية للتمويل الصغير، وسيستفيد من الإطار القانوني للاتحادات الائتمانية الذي أقرّ مؤخرا في استهداف الحصول على الخدمات المالية، على عكس البرامج الأخرى التي تستهدف الحصول على قروض فقط. وتوفر الأزمة المالية الحالية الفرصة: فهناك فساد واسع النطاق في المؤسسات المالية، وإن كان النظام غير المصرفي أقل تأثرا، مما يفسح المجال لتطوير وتدعيم الاتحادات الائتمانية المحلية.

26 - وتهدف استراتيجية المشروع للتمايز بين الجنسين إلى ما يلي: (i) إيجاد الظروف اللازمة لاستفادة الريفيات (ولا سيما المنحدرات من السكان الأصليين) بشكل منصف من جميع فرص المشروع في التدريب والإنتاج والاستثمار؛ (ii) دعم المشاركة التامة للريفيات في المنظمات الاقتصادية. ونتيجة لذلك، يتعين على المشروع أن يزيد بقدر كبير من احترام الذات بين الريفيات، ومن قدراتهن في مجال الإنتاج وتنظيم المشروعات وتوليد الدخل. وسيجري في إطار المشروع تنفيذ و/أو تمويل مجموعة من الأنشطة التنفيذية المراعية للتمايز بين الجنسين. وتشمل هذه الأنشطة: اختيار موظفين للمشروع مراعين لاعتبارات التمايز بين الجنسين؛ وتوفير التدريب المنتظم في قضايا التمايز بين الجنسين لموظفي وحدة إدارة المشروع ومقدمي الخدمات؛ وتطبيق استراتيجيات ومنهجيات موجهة للتمايز بين الجنسين في جميع عناصر المشروع؛ والتدريب على القيادة لعضوات المنظمات المحلية؛ وتطبيق دراسات ميدانية مطلوبة ذات صلة بقضايا التمايز بين الجنسين؛ وتشجيع الاستثمارات المحلية، كدور الحضانة، دعما للريفيات المشتغلات في أنشطة اقتصادية.

27 - وتهدف استراتيجية المشروع لإدارة وصون الموارد الطبيعية إلى تحسين نوعية حياة السكان المستهدفين، من خلال أنشطة ترمي إلى تحسين إدارة وصون التربة والمياه والنباتات والتنوع البيولوجي في منطقة باتاغونيا. وبالتعاون الوثيق مع وزارة البيئة والتنمية المستدامة، سيوفر المشروع الدعم ويعمل كطرف مناظر فيما يتعلق بالمنحة (4 ملايين دولار أمريكي) المقدمة من مرفق البيئة العالمي، التي هي الآن رهن الصياغة.

دال – التكاليف والتمويل

28 - تقدر التكلفة الكلية للمشروع بـــ 29.0 مليون دولار أمريكي (الجدولان 1 و 2). وسيقدم الصندوق قرضا قيمته 20.0 مليون دولار أمريكي (69% من التكاليف الكلية)؛ وستسهم الحكومة بـــ 8.0 ملايين دولار أمريكي (27,6%)؛ وسيقدم المستفيدون مساهمة عينية قدرها مليون دولار امريكي (3,4%). وقد توزع التمويل الحكومي بين الحكومة المركزية (وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والتغذية) التي ستسهم بمليوني دولار أمريكي، والمقاطعات الأربع المشتركة، التي ستسهم جميعا بما يزيد على 6.0 ملايين دولار أمريكي (تشوبوت – 1,6 مليون دولار أمريكي ؛ نيوكن – 1,7 مليون دولار أمريكي؛ ريو نغرو – 2,4 مليون دولار أمريكي؛ سانتا كروس – 0,6 مليون دولار أمريكي). وسترصد الأموال بالتناسب، وفقا لعدد المناطق والمستفيدين الذين يخدمهم المشروع في كل إقليم.

29 - وفيما يلي التكلفة الأساسية لكل عنصر: بناء القدرات التنظيمية، 6,2 مليون دولار أمريكي (تمثل 23 في المائة من التكاليف الكلية للمشروع) وتنمية الأعمال الريفية، 14,9 مليون دولار أمريكي (56%). ويصل إجمالي تكلفة إدارة المشروع إلى 5,4 مليون دولار أمريكي، منها 000 334 دولار أمريكي مخصصة لوحدة التنسيق المركزية التابعة للمشروع (12%)، و 000 974 دولار أمريكي للتخطيط والرصد والتقييم (4%)، و 000 936 دولار أمريكي للأنشطة المتعلقة بالتمايز بين الجنسين (4%). وسينفذ المشروع على مدى ستة أعوام.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
ألف - بناء القدرات التنظيمية					
إدارة العنصر	554	4	558	1	2
التشخيص والتخطيط الإقليميان	648	--	648	--	2
تعزيز المنظمات الاقتصادية	3 604	--	3 604	--	14
منتدى باتاغونيا للتنمية الريفية	90	--	90	--	--
النشر والاتصال	221	4	225	2	1
التدريب على مهارات العمل	1 047	--	1 047	--	4
المجموع الفرعي	**6 163**	**9**	**6 172**	**--**	**23**
باء - تنمية الأعمال الريفية					
إدارة العنصر	323	2	325	1	1
الأعمال والخدمات الريفية	6 943	--	6 943	--	26
التسويق	1 663	--	1 663	--	6
الحصول على الخدمات المالية	638	--	638	--	2
صندوق الاستثمار	5 349	--	5 349	--	20
المجموع الفرعي	**14 917**	**2**	**14 919**	**--**	**56**
جيم - إدارة المشروع					
وحدة التنسيق المركزية للمشروع	328	6	334	2	1
وحدات التنسيق في المقاطعات	3 007	133	3 140	4	12
التخطيط والرصد والتقييم	968	6	974	1	4
التمايز بين الجنسين	934	2	936	--	4
المجموع الفرعي	**5 236**	**148**	**5 385**	**3**	**20**
مجموع التكاليف الأساسية	**26 316**	**159**	**26 475**	**1**	**100**
- الطوارئ المادية	931	8	939	1	4
- الطوارئ السعرية	1 583	2	1 585	--	6
التكاليف الكلية للمشروع	**28 831**	**169**	**29 000**	**1**	**110**

(أ) الفروق في المجاميع ترجع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل[أ]

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر ووحدة إدارة المشروع	الصندوق		حكومة الأرجنتين		المستفيدون		المجموع		النقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
ألف –بناء القدرات التنظيمية											
إدارة العنصر	605	99.3	4	0.7	--	--	609	2.1	5	601	4
التشخيص والتخطيط الإقليميان	481	69.8	208	30.2	--	--	689	2.4	--	689	--
تعزيز المنظمات الاقتصادية	2 912	72.6	1 097	27.4	--	--	4 010	13.8	--	3 992	17
منتدى باتاغونيا للتنمية الريفية	87	85.0	15	15.0	--	--	102	0.4	--	87	15
النشر والاتصال	175	70.4	74	29.6	--	--	248	0.9	4	241	3
التدريب على مهارات العمل	719	59.8	483	40.2	--	--	1 202	4.1	--	1 202	--
المجموع الفرعي	**4 979**	**72.6**	**1 881**	**27.4**	**--**	**--**	**6 860**	**23.7**	**9**	**6 812**	**40**
باء – تنمية الأعمال الريفية											
إدارة العنصر	353	99.4	2	0.6	--	--	355	1.2	2	351	2
الأعمال الريفية والخدمات	4 460	56.6	3 422	43.4	--	--	7 882	27.2	--	7 882	--
التسويق	1 337	72.0	521	28.0	--	--	1 858	6.4	--	1 786	71
الحصول على الخدمات المالية	421	58.9	295	41.1	--	--	716	2.5	--	716	--
صندوق الاستثمار	3 279	61.3	1 070	20.0	1 000	18.7	5 349	18.4	--	5 349	--
المجموع الفرعي	**9 850**	**61.1**	**5 309**	**7.6**	**1 000**	**6.2**	**16 159**	**55.7**	**2**	**16 083**	**73**
جيم –إدارة المشروع											
وحدة التنسيق المركزية للمشروع	351	96.7	12	3.3	--	--	363	1.3	7	345	12
وحدات التنسيق في المقاطعات	2 997	85.8	497	14.2	--	--	3 494	12.0	142	3 089	263
التخطيط والرصد والتقييم	1 003	92.5	82	7.5	--	--	1 084	3.7	7	1 071	6
التمايز بين الجنسين	819	78.9	219	21.1	--	--	1 039	3.6	2	1 034	2
المجموع الفرعي	**5 171**	**86.5**	**810**	**13.5**	**--**	**--**	**5 980**	**20.6**	**158**	**5 539**	**284**
التكاليف الكلية للمشروع	**20 000**	**69.0**	**8 000**	**27.6**	**1 000**	**3.4**	**29 000**	**100**	**169**	**28 434**	**397**

(أ) الفروق في المجاميع ترجع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

30 - سيجري توريد السلع والأعمال والخدمات الاستشارية الممولة من قرض الصندوق وفقا للمبادئ التوجيهية للتوريد التي حددها الصندوق بما يتفق وتشريعات البلد والمقاطعات. وستورد المركبات والمعدات وفقا لإجراءات المناقصات التنافسية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية القرض. وسيجري التعاقد مع الوكالات الخاصة للتنمية الريفية والمساعدة التقنية من خلال إجراءات المناقصات المحلية، باستخدام إجراءات المؤسسة المتعاونة التي يقبلها الصندوق وبما يتفق والنظم الحكومية للتعاقد على الخدمات.

31 - وستقدم طلبات السحب الخاصة بتكاليف التشغيل والأجور والعقود الصغيرة التي تقل قيمتها عن 000 10 دولار أمريكي أو غير ذلك من النفقات التي يوافق عليها الصندوق في ضوء كشوف الإنفاق. وسيكون مطلوبا تقديم مستندات تفصيلية لاسترداد النفقات المتعلقة بشراء المركبات والمعدات والمتعاقدين المحليين العاملين في الأنشطة الإنمائية والمساعدة التقنية. وسيفتح في مصرف الأرجنتين المركزي حساب خاص بمبلغ مرخص به قيمته مليونا دولار أمريكي. وسيقدم مدير المشروع طلبات سحب إلى المؤسسة المتعاونة التي ستتحقق من أهلية النفقات المتحملة، وسيطلب بعد ذلك صرف الأموال من حساب قرض الصندوق ذي الصلة. وسيطبق مبدأ التوقيع المزدوج لأغراض استعراض ومراقبة الكشوف المحاسبية والنفقات.

32 - وبعد انقضاء ما لا يزيد على ثلاثة أشهر على تسلم الإيداع الأولي في الحساب الخاص، سينشئ المشروع نظما للمحاسبة والرقابة الداخلية يقبلها الصندوق، تتولى وضعها شركة محاسبة محلية متخصصة. وستجرى المحاسبة حسب العنصر والفئة ووفقا للإجراءات الحكومية لتصنيف النفقات.

33 - وسيجري اختيار شركة خارجية للمراجعة يقبلها الصندوق لإجراء مراجعات مالية وإدارية سنوية تمول من القرض. وستنشئ الوكالات المتعاقدة حسابات مستقلة للنفقات المتصلة بالمشروع.

واو – التنظيم والإدارة[5]

34 - وافقت الحكومة على أن تتولى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والتغذية تنفيذ المشروع، تحت المسؤولية المباشرة لوكالة الوزارة لاقتصاد الزراعة والثروة الحيوانية والغابات. وستنشأ لجنة استشارية لتنسيق المشروع يرأسها وكيل الوزارة لشؤون اقتصاد الزراعة والثروة الحيوانية، وتتكون من وزراء الزراعة في كل مقاطعة مشاركة، ورئيس المعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية، والمنسق التقني الوطني للمشروع بحكم منصبه. وستتحمل اللجنة مسؤولية التوجيه العام للسياسات، والتنسيق مع حكومات المقاطعات، واعتماد خطط التشغيل السنوية والإشراف عليها. وستنشأ لجنة لضمان التنسيق بين المشروع والمشروعين الجاري تنفيذهما بتمويل من الصندوق، وهما مشروع التنمية الريفية في المحافظات الشمالية الشرقية ومشروع التنمية الريفية في الإقليم الشمالي الغربي. وستجتمع اللجنة

[5] انظر الذيل السادس.

مرتين على الأقل سنويا لتنسيق السياسات الموالية للفقراء وأدوات تنفيذ التنمية الريفية، وتبادل الخبرات، وتحديد الممارسات الجيدة وتحسينها.

35 - وستنشأ وحدة تقنية لتنسيق المشروع تتألف من منسق تقني وطني للمشروع يحظى بدعم مجالات الإدارة والتمايز بين الجنسين والجوانب التقنية والرصد والتقييم (انظر الذيل السادس). وتشمل مسؤوليات الوحدة: (i) تخطيط المشروع والإشراف عليه بوجه عام؛ (ii) مواءمة وتنسيق السياسات والأنشطة الحكومية المركزية وعلى صعيد المقاطعات، التي تؤثر في تنفيذ المشروع؛ (iii) إجراء حوار بشأن سياسة الحد من الفقر والتنمية الريفية؛ (iv) تنسيق عقد منتدى باتاغونيا للتنمية الريفية؛ (v) تحديد وتوحيد الأنشطة والتقارير الإدارية وفي مجال الرصد والتقييم؛ (vi) إعداد تقارير سنوية موحدة؛ (vii) التفاعل المباشر مع الصندوق والمؤسسة المتعاونة. وستتعاقد الوحدة مع ميسّر إداري دولي/وطني مستقل فيما يتعلق بنفقات مختارة، بالاتفاق مع الصندوق.

36 - وستتولى أربع وحدات للتنسيق في المقاطعات مستقلة تقنيا وإداريا تنفيذ الأنشطة الميدانية للمشروع. وستنشأ أربع وحدات تنفيذية لامركزية مستقلة على مستوى المقاطعات، في نيوكن وتشوبوت وسانتا كروس وريو نغرو، تستعين قدر الإمكان بالإطار المؤسسي والموظفين التابعين للمقاطعات والمعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية، وتتمتع أيضا بالاستقلال في المجالات التقنية والتشغيلية والميزانية. وسيتدعم الهيكل القائم عند الضرورة، سواء بمزيد من الموظفين أو بزيادة تكاليف التشغيل مما سيوفره المشروع بالاتفاق مع حكومة المقاطعة. وسيعمل وزير الزراعة في المقاطعة بصفة منسق للمشروع في المقاطعة، بدعم من منسق تنفيذي متعاقد مع المشروع. وفي الوقت الذي تقدم فيه حكومة المقاطعة الدعم الإداري، يتولى المشروع تمويل الموظفين التقنيين لدعم تعزيز المنظمات الاقتصادية، والأعمال الريفية، وقضايا التمايز بين الجنسين، والرصد والتقييم. وسيتولى تقديم الخدمات الميدانية موظفو المقاطعات، والفنيون المحليون في المعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية، والوكلاء الريفيون المتعاقد معهم، والشركات الاستشارية المتعاقدة الوطنية والمحلية وعلى مستوى الدولة، وجماعات المهنيين، والمؤسسات الخاصة والحكومية، والمنظمات غير الحكومية. وسيوفر المتعاقدون المحليون خدمات الإنتاج والأعمال الريفية والتسويق للمستفيدين المحليين من المشروع. وسترتكز العقود جميعها على نظم المناقصات على مستوى المقاطعات والمستوى القطري على النحو الذي تقبله المؤسسة المتعاونة والصندوق.

زاي – المبررات الاقتصادية

37 - من العدد المقدر للسكان المستهدفين البالغ 000 45 نسمة، سيستفيد من المشروع بشكل مباشر 000 15 شخص (500 7 من البالغين، و 500 4 من البالغات، و 000 3 من الشبان والشابات)، وبشكل غير مباشر 000 21 شخص من أربع مقاطعات و 12 منطقة جغرافية. ومن الفئة الأولى سيكون هناك 250 2 شخصا من المجتمعات المحلية للسكان الأصليين (من المابوتش والتيويلتش). ومن المتوقع أن تنخفض مستويات الفقر بين المستفيدين المستهدفين إلى النصف على الأقل نتيجة للزيادات في أصولهم الاجتماعية والاقتصادية وفي قدراتهم الإنتاجية والتسويقية. وسيساهم المشروع بالمثل في تمكينهم اجتماعيا واقتصاديا من خلال منظمات أقوى، والمشاركة في التنمية المحلية بشكل أكثر فعالية وفي نظم الإنتاج المستدام، والروابط المنتظمة مع الأسواق المحلية والوطنية والدولية. وستسهم أنشطة المشروع وأنشطة

منتدى باتاغونيا للتنمية الريفية في تعزيز قدرات وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية والتغذية وحكومات المقاطعات على وضع وتنسيق سياسات وبرامج تخدم الفقراء.

38 - وسيعود تشكيل وتوحيد المنظمات الاقتصادية التي تركز على إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية بالفائدة على 6 750 شخصا، في حين ستوفر المنظمات الاقتصادية التي تركز على المشروعات الصغرى والسياحة والخدمات الريفية دخلا مستمرا لـــ 000 3 من البالغين والبالغات. وقد كانت هناك نتائج مشجعة لتحليل أنشطة اقتصادية زراعية وغير زراعية مختارة تنطوي على إمكانيات للتنمية في منطقة باتاغونيا (انظر الذيل السابع). ومن المتوقع العمل، من خلال تدخل المشروع، على إنشاء منظمات من المستوى الثاني (للتسويق، والتصدير، والتعاونيات لدعم التجهيز، إلخ) وهيئات لتشجيع التصدير. وسيستفيد زهاء 000 3 شاب وشابة من التدريب على مهارات العمل، وفرص العمل الدائم، والدعم لاستهلال الأعمال الريفية الصغيرة. وسيجري أيضا تدعيم الأنشطة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية وفي غير الزراعة من أجل مجتمعات السكان الأصليين، مع مراعاة الأنماط التنظيمية الاجتماعية والثقافية لهؤلاء السكان.

حاء – المخاطر

39 - يمكن لمخاطر المشروع أن تنشأ من الخلافات السياسية المحتملة فيما بين الحكومة المركزية والحكومات والمؤسسات في المقاطعات والبلديات، وبينها وبين الحكومة المركزية والهيئات الاتحادية، مما يؤثر على الجدول الزمني لتنفيذ المشروع ودرجة التنسيق فيما بين الهيئات المنفذة للمشروع. وسيكون من أهداف منتدى باتاغونيا للتنمية الريفية المقترح وضع السياسات وجدول الأعمال والآليات المشتركة التي تكفل التنسيق الوثيق فيما بين الحكومة والمؤسسات المركزية وحكومات ومؤسسات المقاطعات والبلديات. وهناك مخاطرة ثانية تتعلق باحتمال عدم توافر الأموال النظيرة من المقاطعات أو عدم إتاحتها في الوقت المناسب. ومع ذلك فمن غير المحتمل حدوث ذلك، نظرا للحالة المالية للمقاطعات المشتركة التي تستمد دخلها من عائد النفط.

طاء – الأثر البيئي

40 - صُنّف المشروع في الفئة باء في تقييم الأثر البيئي، على أساس أن الأثر المحتمل يمكن معالجته من خلال توصيات وتدخلات مراعية للبيئة. ويهدف المشروع إلى الحد من الهشاشة البيئية لمنطقة باتاغونيا. ولذلك تقع الأنشطة البيئية في قلب أنشطة المشروع، وسيشارك جميع ذوي الشأن المحليين المعنيين بالتنمية في الشواغل المتعلقة بالتصحر. ويضاف إلى ذلك أن الاستثمارات على الصعيد الميداني سترمي بالتحديد إلى التخفيف من تدهور الأراضي واستعادة طاقتها. وستكون زيادة الكثافة الإنتاجية لأراضي المراعي فيما يتعلق بالرعاة المستقرين، والعمل في الوقت ذاته على الحد من تدهور التربة بالإدارة المناسبة لأحواض المياه وممارسات الحفاظ على التنوع البيولوجي، بمثابة مزايا ملموسة تتولد في إطار المشروع. وستُدعم هذه الأنشطة باستثمار قدره 4 ملايين دولار أمريكي من مرفق البيئة العالمي، وهو قيد الصياغة في وزارة البيئة والتنمية المستدامة.

ياء – السمات الابتكارية

41 - سيكون المشروع مبتكرا من عدة وجوه. فهو سيأخذ بنهج موجه صوب السوق في التنمية الريفية، عملا على تغيير اتجاه الممارسة الراهنة المتمثلة في تخصيص إعانات لفقراء الريف. وسيتسم هذا النهج أيضا بالطابع التشاركي وسيركز على بناء الأصول الإنتاجية، على النحو المستهدف، ضمن جملة أمور، من إنشاء منتدى باتاغونيا للتنمية الريفية، الذي يعد آلية دائمة ستنشأ على صعيد المقاطعات والصعيد الإقليمي لمناقشة سياسات وأنشطة التنمية الريفية. ومن الجوانب الابتكارية أيضا تركيز المشروع على التنسيق بين المؤسسات والبرامج من خلال لجان على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعات.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

42 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية الأرجنتين والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

43 - وجمهورية الأرجنتين مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

44 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

45 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الأرجنتين قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها ثلاثة عشر مليونا وثلاثمائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة(000 350 13 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 15 ديسمبر/كانون الأول 2022 وأن يتحمل سعر فائدة يعادل سعر الفائدة الاشاري الذي يحدده الصندوق سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(عقدت مفاوضات القرض في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2004)

1 - **تنفيذ المشروع.** سيتولى وكيل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والغابات ومقاطعات شوبوت، ونوكوين، وريو نغرو، وسانتا كروز تنفيذ المشروع. وبلوغا لهذه الغاية سوف تحول حكومة جمهورية الأرجنتين (الحكومة)، من خلال وكيل الوزارة المشار إليها أعلاه، جزءا من حصيلة القرض إلى كل مقاطعة.

2 - **حسابات المشروع.** ستتولى وكالة المشروع الرائدة فتح حساب جاري وتحتفظ به لدى مصرف الأرجنتين الوطني أو أي مصرف آخر تختاره الحكومة ويرتضيه الصندوق، ويطلق على هذا الحساب (الحساب الوطني للمشروع) بعملة البيزو لاستخدامه في تشغيل المشروع على المستوى الوطني. ويتوفر للمنسق التقني للمشروع كامل الصلاحية لإدارة واستخدام هذا الحساب. وتتولى كل مقاطعة فتح حساب جاري بعملة البيزو (يطلق عليه الحساب الإقليمي للمشروع) وتحتفظ به لدى مصرف تجاري يقبله الصندوق بعملة البيزو من أجل تشغيل المشروع وتودع فيه حصيلة القرض. ويفوض المنسق الإقليمي كامل الصلاحية بإدارة واستخدام الحساب الإقليمي في مقاطعته.

3 - **الوكالة المنفذة للمشروع.** ستتولى الوكالة الرائدة المنفذة للمشروع المسؤولية العامة عن تنفيذ المشروع من خلال وكيل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والغابات. وتسند الحكومة المسؤولية عن تنفيذ المشروع إلى المقاطعات بموجب اتفاقية قرض فرعي وتنفيذ تبرم مع كل مقاطعة.

4 - **تمويل تنفيذ المشروع.** تتيح الحكومة حصيلة القرض إلى الوكالة الرائدة المنفذة للمشروع ووكيل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، والغابات، وفقا لبرنامج العمل السنوي والميزانية وبموجب الإجراءات الحكومية المعتادة فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي من أجل تنفيذ المشروع. وتحقيقا لهذا الهدف ستحول الحكومة، من خلال وكيل وزارة الزراعة، والثروة الحيوانية والغابات، إلى كل مقاطعة جزءا من حصيلة القرض بموجب اتفاقية قرض فرعي واتفاقية تنفيذ توقعها الحكومة وكل مقاطعة.

5 - **الأموال النظيرة.** تضمن الحكومة تخصيص الأموال النظيرة من مواردها الخاصة بمبلغ إجمالي قدره 8 ملايين دولار أمريكي وفقا للإجراءات الوطنية الحكومية المعتادة فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي. وتحقيقا لذلك ترصد الحكومة مخصصات في ميزانية كل سنة مالية بمبالغ نظيرة تحدد في برنامج عمل وميزانية سنة المشروع المعنية وتضمن: (i) إتاحة الأموال المذكورة للمشروع؛ (ii) قيام كل مقاطعة بإيداع الأموال النظيرة للمقاطعة في حساب المشروع لديها وفقا للمبالغ المحددة في برنامج عمل وميزانية السنة المعنية للمشروع.

الملحق

6 - **حالات إضافية تبرر وقف الصرف**

(أ) يوقف الصندوق كل أو بعض حقوق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض في حال عدم إجراء مراجعة الحسابات بالشكل المرضي في غضون ستة أشهر من التاريخ المحدد لهذا الغرض.

(ب) يجوز للصندوق أن يوقف كل أو بعض حقوق الحكومة في طلب سحب من حساب القرض إذا: (i) نقل المنسق التقني للمشروع بدون موافقة مسبقة من الصندوق؛ (ii) رأى الصندوق أن المزايا المادية للمشروع لا تصل بالقدر الكافي إلى المجموعة المستهدفة أو تفيد أشخاصا ليس لهم علاقة بالمشروع؛ (iii) ألغيت أو أوقفت أو أنهيت أو عدلت اتفاقية القرض الفرعي والتنفيذ، أو أي من بنودها ويكون الصندوق قد رأى أن هذا الإلغاء أو الإيقاف أو الإنهاء أو التعديل قد ألحق، أو يمكن أن يلحق، ضررا بالمشروع؛ (iv) فشلت الحكومة في الوفاء بأي اتفاق ويرى الصندوق أن هذا الفشل قد ألحق، أو يمكن أن يلحق، ضررا بالمشروع؛ (v) ألغي أو أوقف أو أنهي أو عدل دليل تنفيذ المشروع أو أي من بنوده بدون الموافقة المسبقة من الصندوق، ويرى الصندوق أن هذا الإلغاء أو الإيقاف أو الإنهاء أو التعديل ألحق، أو يمكن أن يلحق، ضررا مادي بالمشروع.

7 - **دليل تنفيذ المشروع.** يعد المنسق التقني للمشروع مسودة كتيب التنفيذ ويعرضه على اللجنة الاستشارية لتنفيذ المشروع لإقراره. ويعرض وكيل وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والغابات مسودة الدليل على الصندوق للتعليق وإبداء عدم الاعتراض عليه. وتعتمد الوكالة الرائدة المنفذة للمشروع هذا الدليل بالشكل الذي أقره الصندوق.

8 - **اتفاقية القرض الفرعي والتنفيذ.** تبرم الحكومة اتفاقية القرض الفرعي والتنفيذ مع كل مقاطعة. وتحدد هذه الاتفاقية قيمة القرض الفرعي والأحكام التي يسمح بمقتضاها لكل مقاطعة أن تبرم عقودا قانونية لتنفيذ المشروع.

9 - **مشاركة النساء والسكان الأصليين المستفيدين.** تضمن الوكالة الرائدة المنفذة للمشروع أن تشترك النساء والسكان الأصليين اشتراكا كاملا في جميع أنشطة المشروع والاستفادة منها وأن تراعى مصالح المستفيدين من السكان الأصليين أثناء تنفيذ المشروع. وتحقيقا لذلك ستضمن الوكالة: (i) مراعاة نهج التمايز بين الجنسين في جميع أنشطة المشروع؛ (ii) الاحترام التام لحقوق السكان الأصليين المستفيدين من المشروع؛ (iii) اشتراك مجتمعات السكان الأصليين الذين يشكلون جزءا من المجموعة المستهدفة في أنشطة المشروع دون أي تمييز ضدهم؛ (iv) ألا يؤدي المشروع إلى التعدي على الأراضي التي يشغلها السكان الأصليون تقليديا.

10 - **شروط نفاذ المفعول.** فيما يلي شروط نفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(i) إنشاء لجنة التنسيق الاستشارية للمشروع على النحو الواجب واختيار وتعيين منسق تقني للمشروع يرتضيه الصندوق؛

(ii) قيام الحكومة بفتح الحساب الخاص والحساب الوطني للمشروع؛

(iii) رصد الحكومة للمخصصات الأولية في الميزانية من الأموال النظيرة وإتاحتها لأطراف المشروع؛

الملحق

(iv) توقيع اتفاقية القرض على النحو الواجب وقيام الحكومة بالتصديق على التوقيع والنفاذ واعتمادها من السلطات المؤسسية والإدارية والحكومية؛

(v) عرض الحكومة على الصندوق الرأي القانوني للمدير العام للشؤون القانونية بوزارة الاقتصاد والمالية أو مستشار قانوني يرضيه الصندوق؛

(vi) قيام مقاطعة واحدة على الأقل بإنشاء لجنة التنسيق الإقليمية وتوقيع اتفاقية القرض الفرعي والتنفيذ وفتح حساب المشروع في المقاطعة على النحو الواجب.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

ARGENTINA

Land area (km² thousand) 2002 1/	2 737
Total population (million) 2002 1/	36.48
Population density (people per km²) 2002 1/	13
Local currency	Argentine Peso (ARS)

GNI per capita (USD) 2002 1/	4 220
GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	-12
Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	26
Exchange rate: USD 1 =	ARS ***ADD RATE***

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	0.9
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	19
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	8
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	16
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	74
Number of rural poor (million) (approximate)	n/a
Poor as % of total rural population	n/a
Total labour force (million) 2002 1/	15.72
Female labour force as % of total 2002 1/	34
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	120
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	3
Nutrition	
Daily calorie supply per capita,	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	12 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3//	5 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	10
Physicians (per thousand people)	n/a
Population using improved water sources (%) 2000 3/	n/a
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	n/a
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2002 1/	5
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2001 1/	255
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	144
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	3 385
Land Use	
Arable land as % of land area 2001 1/	12
Forest area as % of total land area 2000 1/	13
Irrigated land as % of cropland 2001 1/	4

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2002 1/	102 042
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1982-1992	0.7
1992-2002	1.3
Sectoral distribution of GDP 2002 1/	
% agriculture	11
% industry	32
% manufacturing	21
% services	57
Consumption 2002 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	12
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	61
Gross domestic savings (as % of GDP)	27
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2002 1/	25 352
Merchandise imports 2002 1/	8 988
Balance of merchandise trade	16 364
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2002 1/	9 015
after official transfers 2002 1/	9 592
Foreign direct investment, net 2002 1/	1 429
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	-3
Total expenditure (% of GDP) 2002 1/	17
Total external debt (USD million) 2002 1/	132 314
Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	146
Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	18
Lending interest rate (%) 2002 1/	52
Deposit interest rate (%) 2002 1/	39

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

PREVIOUS IFAD FINANCING IN ARGENTINA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/Grant Acronym	Denominated Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of Approved Amount)
225 Programme of Credit and Technical Support for the Small Producers in Northeast Argentina	IFAD	IDB	0	15 Sep 88	17 Apr 91	30 Jun 97	L-I-225-AR	SDR	8,200,000	100%
506 Rural Development Project for the North-Eastern Provinces (PRODERNEA)	IFAD	CAF	0	18 Apr 96	15 Oct 98	30 Jun 07	L-I-417-AR	SDR	11,350,000	36%
1098 North Western Rural Development Project (PRODERNOA)	IFAD	CAF	0	08 Sep 99	04 Mar 03	30 Sep 08	L-I-514-AR	SDR	12,800,000	4%

LOGICAL FRAMEWORK

OBJECTIVES	INDICATORS	MEANS OF VERIFICATION	ASSUMPTIONS
Development objective • Reduction in the economic and environmental vulnerability of the rural poor in Patagonia by rural development asset-building with gender equity and sustainable use of natural resources, and pursuant to the Millennium Development Goals for Argentina	• Rural poverty levels down 50% by the year 2015. • Progress indicators and goals set for Argentina (2015).	• National inventories • UNDP (United National Development Programme) development indices • PBAS[6] - IFAD reports	
Project purpose • Through their economic organizations, the rural poor develop capacities to increase their income, improve their living conditions and facilitate their participation in the poverty-reduction processes, with natural resource sustainability	• 60% of households improve asset ownership or additional asset index (RIMS – Results and Impact Measurement System - indicator). • Reduction in prevalence of infant malnutrition: weight-for-age (RIMS indicator). • 4 province governments implement strategic province development plans, emphasizing the environment and gender. • 60% of organizations of rural poor in Patagonia (15% Aboriginal people) reinforce their organizational capacities. • Approximately 50% of the economic organizations of agricultural and non-agricultural producers have entered domestic markets competitively. • 50% of the economic organizations have surpluses, reinvest resources and increase use of labour. • 45% of young people having received technical training get stable employment in the province economy and 15% start new businesses. • Rural poverty alleviation policies are implemented, as derived from Patagonia Forums. • There is a growth in investments and in the impacts on rural investment due to the increase in resources from inter-institutional coordination. • The producers use techniques to mitigate deterioration of natural resources in the intervention areas. • There is an increase in hectares for the resources owned jointly by the Aboriginal people, with improved environmental practices (RIMS indicator). • At least 50% of the economic organizations have access to lines of credit in the existing financial subsystem.	• Baseline survey • Impact studies. • Evaluation reports • monitoring and evaluation (M&E) reports • ProGender survey	• State and province poverty reduction policies and strategies are favourable.

[6] PBAS: Performance-based allocation system

Output 1 • The organizational capacities of the target population are developed and strengthened in terms of economic and sustainable activities	• The 4 provinces have strategic province development plans, emphasizing environmental and gender issues. • 60% of the beneficiaries train economic organizations. • Approximately 50% of the economic organizations and producer groups are consolidated into formal organizations able to manage their own affairs. • 80% of the organizations are strengthened, with equitable participation of women • At least 70% of the organizations are sensitized with an emphasis on gender issues. • Female membership in economic organizations grows by 25%. • 4 province governments use a decision-making support system for planning. • 3 000 rural young people participate in technical training, with 50% women.	• Monitoring reports • M&E reports • Case study reports • Government archives • Register of organizations and institutions • Service provider reports	• Those with political power support development and implementation of the project.
Output 2 • Inter-institutional linkage is strengthened to reinforce Patagonia rural development	• Inter-institutional coordination and linkage mechanism are institutionalized. • The rural development interventions of the existing programmes and projects are linked. • The Patagonia Forum catalyses and reinforces the rural poverty alleviation policies. • The poverty alleviation policies of the SAGPyA (Secretariat for Agriculture, Livestock, Fisheries and Food) are linked with Patagonia province policies.	• M&E reports • SAGPyA archives • Government archives • Minutes of meetings	• The political will and basic common objectives of coordination and rural development exist among the institutions.
Output 3 • The subsistence agricultural and non-agricultural economic activities are transformed into sustainable rural businesses	• Approximately. 13 000 rural poor (15% Mapuche and Tehuelche Aboriginal people) have access to technical support services: agricultural, agro-tourism, agro-forestry, micro-enterprise, small business and agro-industrial, among others. • By the 6th year of the Project at least 380 economic organizations are trained and strengthened. • At least 70% of the agricultural and non-agricultural economic organizations strengthen their productive and commercial management capacities, implementing business plans. • 50% of the economic organizations transform their agricultural and non-agricultural activities into sustainable and profitable businesses. • Approximately 30% of the rural micro-enterprises and economic organizations have gender equity between men and women in operations and in internal regulations. • 70% of the economic organizations have access to the productive and environmental Capital Development Fund. • 20% of the beneficiaries organized have management capacities and access to current financial services.	• Monitoring reports • M&E reports • Case studies • Fund reports • Organization archives • Institution registry • Service provider reports	• The economic, social and rural development policies remain favourable to rural development.

MAIN ACTIVITIES BY COMPONENT		
Organizational capacity-building • Province diagnoses (economic, social, productive) and provincial development strategic planning • Promotion, dissemination and communication • Training and orientation: *staff and organizations.* • Development and organizational consolidation: *unconsolidated organizations and groups of interest*. • Technical training of young people (men and women). • Patagonia Forum (annual) **Gender actions** • Dissemination and promotion of rural women: *posters, fairs, radio programmes, etc.* • Provincial and regional meetings of rural women • Survey on women and economic organizations • Gender sensitization and training actions • Sensitization of province authorities on gender issues • Training of organization leaders on gender issues • Training women on leadership and business management • Training service providers on gender • Mobile day care • Positive discrimination for access to project funds	**Rural business development** • Strengthening and development of economic organizations and rural micro-enterprises • Market linkage support: - Market intelligence. - Development of marketing plans by output chain - Operation of a business opportunities system - Participation in fairs and business circles - Commercial promotion - Strategic and commercial contacts and partnerships • Strengthening of commercial and entrepreneurial capacity - Identification of new markets and agribusinesses - Management and business planning training - Organization of a supplier network: inputs and services • Specialization and optimization of the supply of economic organizations and micro-enterprises: *generation of clusters, production protocols, quality certificates, name of origin, etc*. • Training of human resources on commercial management and business planning: *project staff and service providers* • Organization and establishment of technical assistance - Selection and contracting of service providers and specialists. - Dissemination and release: *radio program and materials* - Technical assistance programmes • Operation of the productive-commercial Capital Development Fund, for investments that are: i) *productive, ii) commercial and iii) environmental.* • Access to financial services - Diagnosis of microfinance lenders and of beneficiary access to financial services - Institutional strengthening of microfinance lenders - Training on "financial supply": *staff and beneficiaries*	**Planning, M&E** • M&E system design and implementation • EUP (Executing Unit of the Project) and province coordination for M&E system implementation • Orientation and training in M&E: staff and beneficiaries. • Institutionalization of M&E participatory mechanisms at the level of staff and of beneficiary organizations • M&E field support for provinces • Design and operation of monitoring software • Contracting of impact evaluation and surveys • Formulation of M&E reports

APPENDIX IV

POVERTY AND RURAL POVERTY

1. As Argentina is currently in the midst of a deep and unparalleled economic, social, and political crisis. After three years of continuing recession, the economic and financial crisis deepened during 2001. Various attempts were made throughout 2001 to spur growth as a prelude to improved public finances and the debt profile but to no avail. Market perceptions of risk of default increased, especially in mid-2001. Efforts to protect the banking system from wide-spread withdrawal of deposits (the corralito) resulted in strangling of liquidity and economic activity and generated popular discontent. This finally culminated in the resignation of then President de la Rua in December 2001, a quick succession of appointed Presidents, a formal announcement of default on public sector borrowings, and in early 2002, the abandonment of the Convertibility Plan.

2. Now in its fourth year of recession, the economy this year is projected to decline by about 16%, bringing the decline in GDP to over 25% since its 1998 peak. With the peso depreciating sharply since its float and undefined monetary policy, Argentina is experiencing significant inflation for the first time since 1991. Between the decline in economic activity and the currency's depreciation, per capita GDP has declined sharply, to a projected US$2,850 in 2002 (down from US$8,210 at its peak in 1998).

3. The downturn of the past six months has sharply aggravated the already difficult social conditions in the country. Already high levels of unemployment (18.3% in October 2001) have jumped to 21.5 percent as of May 2002 according to official indicators. Moreover, the destruction of jobs (particularly unskilled jobs) has been sharp. During the first quarter of 2002 the construction industry (key for unskilled labour) fell by 25 percent with respect to the last quarter of 2001 (42% with respect to the first quarter of 2001).[3] Poverty is also on the rise, confirming the well known links between economic crises and sharp increases in poverty. Official estimates for 28 urban centres indicate an increase from 38.3 % in October 2001 to 53.0 % in May 2002. This extremely negative context has also had a strong impact on the health and education sectors where there is growing evidence of deterioration in service delivery. The combined effect of all these factors has resulted in an increasingly conflictive social situation with high levels of crime, violence and diverse forms protests.

4. As a result of the economic crisis at the country level, the rate of poverty rose from 37% in 2001 to a peak of 58% by the end of 2002. The number of people living bellow the extreme poverty (indigence) line doubled. Income distribution worsened, suggesting that the poorest segment of the population suffered more than the non-poor. The sharp rise in poverty in great part has been due to unemployment and the rise in the prices of food a major portion of the expenditures of the poor. Last available information[1] shows that 58 % of total population have incomes below the Income Poverty Line (IPL) in June 2003, while almost 25 % live in conditions of extreme poverty. Per-capita GDP has declined sharply to an estimated USD 2,695 in 2002, down from USD 8,210 in 1998[2].

5. Poverty is measured using GOA's poverty line calculated through the Permanent Household Survey, a bi-annual survey of 30.000 urban households, covering 70% of the urban population. Thus the surveys leave out the population in small urban places and all of the rural population, mucho of which has a higher average poverty rate. A limited survey of 2.800 undertaken by the World Bank in 2002 found a poverty rate of 53% in urban areas and 73% in rural areas[3]. These figures would imply that approximately 19.2 million people are poor in the country. In the cities the poor would be 17.1 million. The rural poor would reach 2.8 million people (or, approximately 0.7 million households).

1 World Bank. 2003. Crisis and Poverty: A poverty assessment. July 2003. Report No. 26127-AR.
2 World Bank. 2003. Ibid.
3 World Bank. Crisis and Poverty 2003: A poverty assessment. Part II. Background Paper 1. July 2003. Report No. 26127-AR.

Extreme poverty reaches almost 7.4 million urban people while it would affect 1.6 million people in the rural areas.

6. A large proportion of the rural poor are located in the Northern provinces of the country, but there are also other areas in the South where rural poverty is still significant. In the North-Western region around 51% of rural population is poor while this percentage reaches 48% of total rural population in the North-Eastern region. The Patagonia region follows with a rural poverty incidence of 32% of total rural population.

7. Income inequality, low salaries and incomes, non enforcement of rural labour legislation, unemployment and lack of access to productive assets and services are the main sources of rural poverty in the country. The lack of adequate housing facilities for the rural workers is one of the main Unsatisfied Basic Need – UBN identified (86% of total UBN rural households). This is so in spite of existing legislation that would enforce agricultural entrepreneurs to provide these facilities to their workers. Poverty yields serious effects on human wellbeing in the rural sector. Infant malnutrition is present and school attendance in the rural areas is below national average. In addition, many rural households still lack of several basic services.

8. Current rural poverty conditions are harsher over several vulnerable groups of population. The most vulnerable are rural women and children of all ages. Indigenous communities, mostly located in rural areas, are also among the most affected by poverty. According to available data, approximately 90 000 rural households are headed by women. Out of this number, 69 000 households are headed by "economically inactive" or unemployed women. This is an indicator of extreme poverty since most of the women do not have permanent incomes. Actually, the incidence of poverty among this group of rural households (measured by Unsatisfied Basic Need – UBN) is higher than average. Almost 48% of rural households headed by women are poor.

APPENDIX V

DESIGN MATRIX AND TARGET POPULATION FOCUSED STRATEGIC APPROACH

Project Design Matrix

Project strategic operational axes	IFAD Strategic Framework 2002 – 2006			Outputs
	Human and Social Assets	**Productive Assets and Technology**	**Financial Assets and Markets**	
Target group focused development paths	Clear assessment of target groups strengths and weaknesses	Services tailor made for the characteristics of each target group	Alternative market and financial services suited to the capacities of identified target groups	Human, social and economic capital development
Organizational Strengthening	Strengthening the capacity of the rural poor organizations	Strengthening the offer of rural services in the Patagonia region	Development of local, regional, national and external markets	Empowerment
Rural Business and Marketing	Strengthening the income generating capacity of the poor	Access to local rural technical support services, irrigation and markets	Access to local rural marketing and financial support services	Improved income
Institutional Linkages	Coordinated investments in social and productive services	Central and provincial governments harmonic investments in productive infrastructure	Improving marketing infrastructure	Articulated investments in rural areas

Target Population Focused Economic Development Paths

Target Population	%	Opportunities and Limitations	Development Paths
Small crop and livestock producers	45	• Inefficient production • Weak or non-existent economic organizations • Non organized and fragmented production in export or traditional crops • Restricted irrigation potential • Traditional sheep and goat production technologies • Inefficient marketing	• Efficient production • Improved technologies • Organized production • Better quality • Development of productive clusters and/or valued added chains • Efficient marketing linkages with packing and exporting business
Indigenous communities	15	• Isolation and dispersion • Limited diversification capabilities • Low technology wool and mutton production • High transaction costs • Traditional organizational patterns • Traditional handy-craft production	• Efficient production adjusted to their communal property characteristics • Improved technologies • Community based organized production • Better quality • Development of productive clusters and/or valued added chains • Efficient marketing linkages with packing and exporting business
Non-agricultural producers (handy-crafts, tourisms, services)	20	• Inefficient production • Weak or non-existent economic organizations • Non organized and fragmented production • Low volume and quality of current production/services • Limited development of small rural services business • Marketing problems	• Efficient production • Improved technologies • Organized production • Better quality • Development of productive clusters and/or valued added chains • Efficient marketing linkages with packing and exporting business
Rural youth	20	▪ Unstable participation in labor markets ▪ Educational levels lower than their urban peers ▪ Limited access to land and livestock ownership	▪ Labor skills training ▪ Opportunities for stable participation in the labor market ▪ Opportunities to develop economic initiatives and small business

APPENDIX VI

PROJECT ORGANIZATION AND MANAGEMENT

Patagonia Rural Development Project

Project Organization Chart

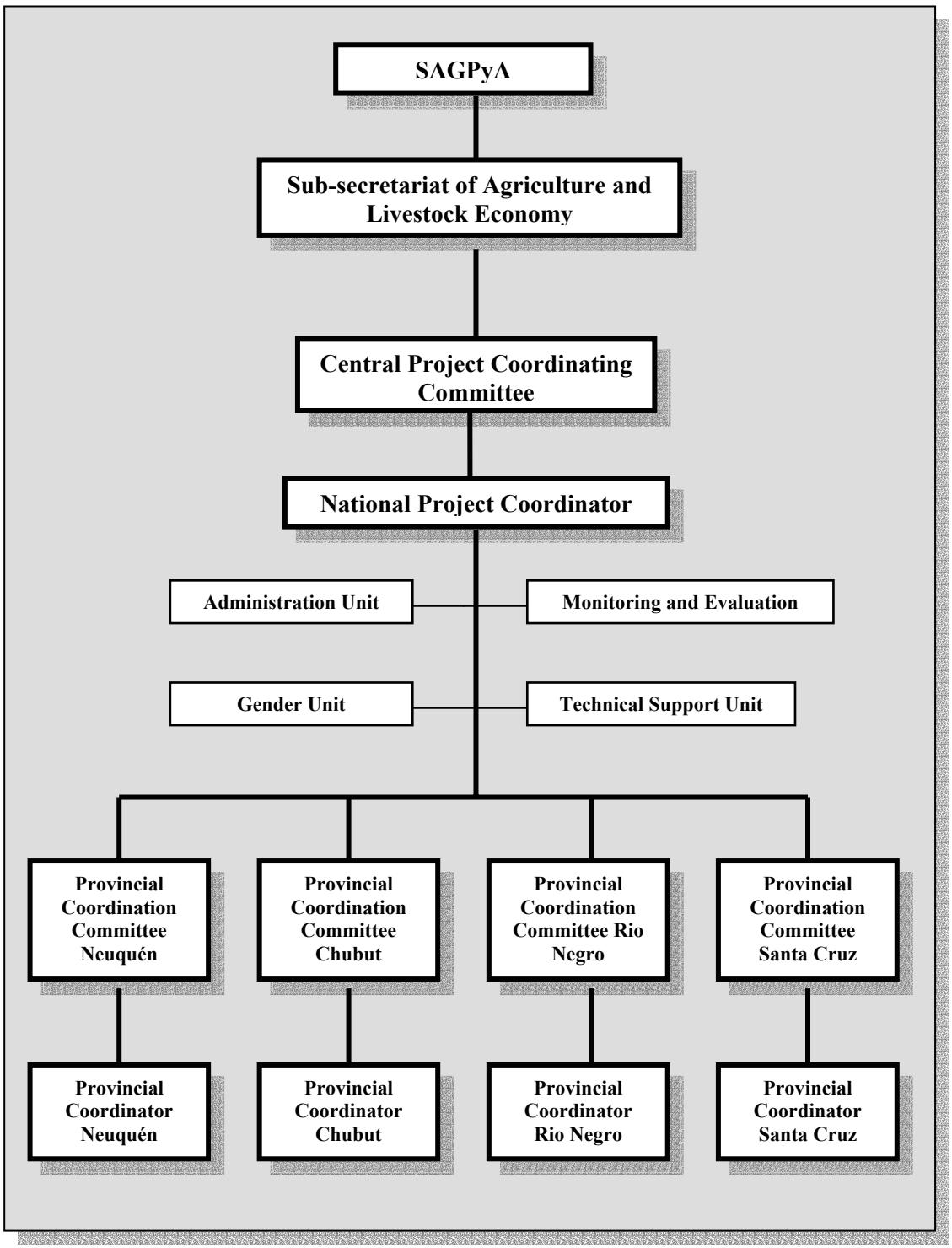

APPENDIX VI

Patagonia Rural Development Project

Provincial Organization Chart

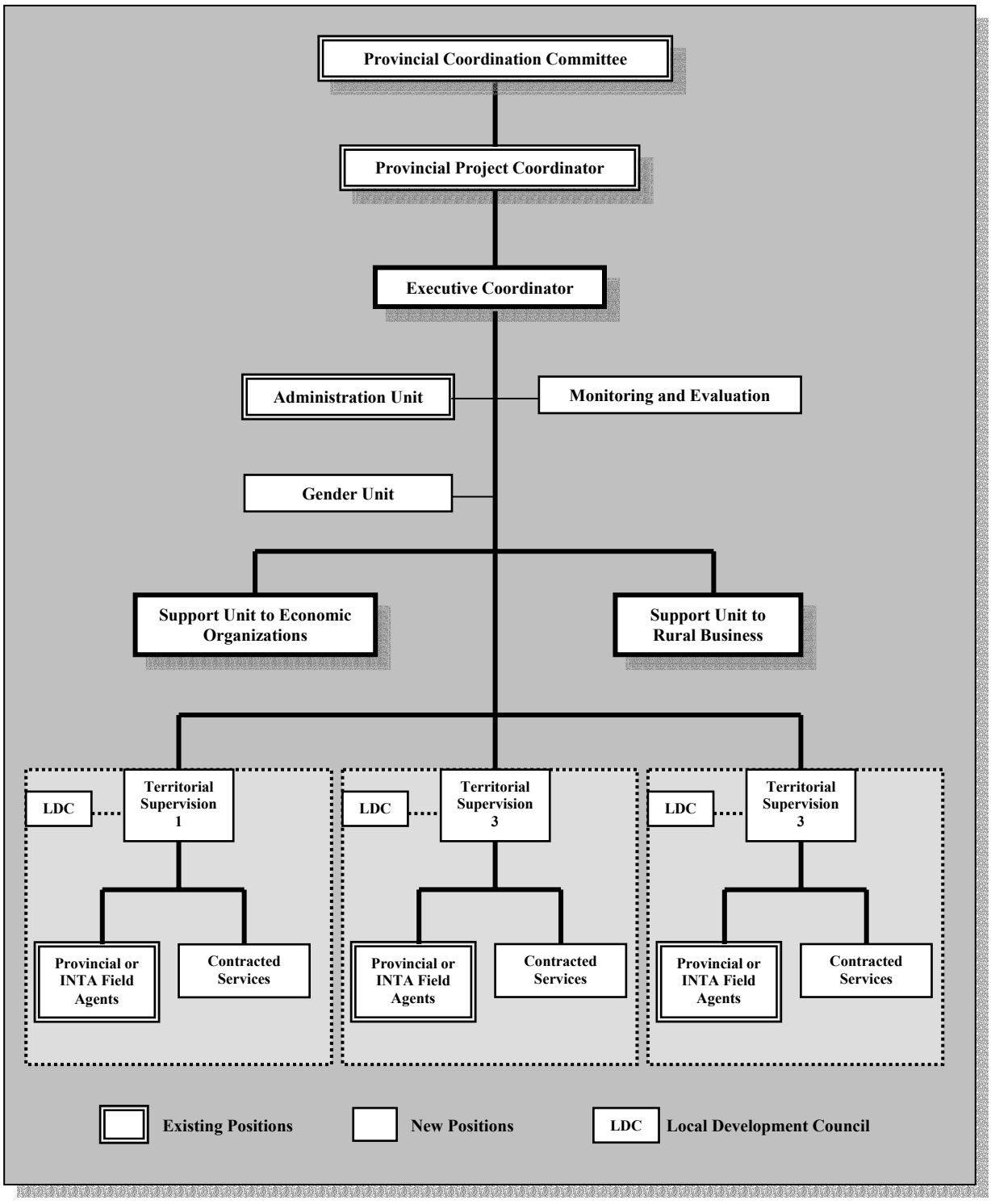

APPENDIX VII

ECONOMIC RESULTS OF SOME AGRICULTURAL AND NON-AGRICULTURAL BUSINESS

Socio-Economic Indicators of Proposed Livestock Activities

Activity	Initial Investment $	Incremental Benefits		Internal Rate of Return %
		Apparent $/cycle	Producer $/cycle	
Improved sheep model	4.000	10.635,8	12.779,0	87
Improved goat model	2.000	2.852,4	3.574,4	70

Socio-Economic Indicators of Proposed Crop and Microenterprise Activities

	Generation of Employment		Incremental Benefits		Internal Rate of Return %
	Salaries $	Wages/year No.	Apparent $/cycle	Producer $/cycle	
Beekeeping	2.289	96	7.649	9.938	72
Strawberries	8.836	365	29.155	37.991	73
Fruits Preserves	15.600	644	36.559	52.159	92